

أثر مؤشر العائد في الاستثمار بمؤشرات الربحية للمصارف التجارية العراقية

م.م آية عادل حسن م.م دعاء ذيب عبد القادر م.د عادل حمزة جاسم
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

deiel2n5@baghdadcollege.edu.iq

aya_adel@baghdadcollege.edu.iq

duaa.theeb@baghdadcollege.edu.iq

المستخلص:

على الرغم من توفر السيولة النقدية المصرفية بكميات كافية لدى معظم المصارف العراقية الحكومية ومنها الخاصة إلا أن معظم هذه المصارف تعاني من حالات ضعف وعدم القدرة على توظيف مواردها المالية في مجالات الاستثمار المتاحة أمامها، وقد تتباين سياسات الاستثمار التي تتبعها المصارف فيما بينها بحسب أختلاف ما لديها من موارد مالية وكذلك بسبب المخاطر التي يمكن أن تواجهها الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني وكذلك مخاطر تقلبات أسعار الصرف إلى جانب قلة تنوع الأدوات المالية الاستثمارية المتاحة لديها .

وقد تناول البحث أهمية ودور الاستثمار المصرفي في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية التي تقوم في توظيفها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد حاول البحث تسليط الضوء على عينة من المصارف العراقية الخاصة من خلال تحليل عمليات الاستثمار فيها ، وبناء على افتراض عدم وجود علاقة ارتباط بين عائد الاستثمار ومؤشرات الربحية ، وقد توصل البحث إلى استنتاج وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الاستثمار ومؤشرات (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية) بينما توجد علاقة ارتباط ضعيفة مع معدل العائد على الودائع.

كلمات مفتاحية: الاستثمار ،معدل العائد على الاستثمار ، مؤشرات الربحية

Abstract:

Despite the availability of bank liquidity in sufficient quantities at most of the governmental and private Iraqi banks, most of these banks suffer from weaknesses and the inability to employ their financial resources in the areas of investment available to them .In terms of financial resources, as well as because of the risks they may face resulting from economic, political and security instability, as well as the risks of exchange rate fluctuations, as well as the lack of diversification of the financial investment tools available to them.

The research dealt with the importance and role of banking investment in economic activity and the process of economic development by providing financial resources that are employed in various sectors of the national economy .There is a correlation between return on investment and profitability indicators. The research concluded that there is a positive correlation between the rate of return on investment and the indicators (rate of return on assets and rate of return on equity), while there is a weak correlation with the rate of return on deposits

Keywords: investment, rate of return on investment, profitability indicators.

المقدمة

يعد الاستثمار المصرفي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراساتها إذ أن الاستثمار يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة أن للاستثمار أهمية كبيرة للفرد والمجتمع والوحدات الاقتصادية بشكل عام التي تنعكس على الاقتصاد كله و بالنسبة للمصارف العراقية في العراق تعاني من شحه تشغيل الموارد المالية المتاحة لديها من عمليات الاستثمار لأسباب عديدة منها المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة وضعف الاستقرار الاقتصادي. لذلك تناول البحث عدة فقرات تتعلق بالجانب النظري من مفهوم و أهمية وأهداف ومحددات الاستثمار والجانب العملي ببيان مؤشرات الربحية وعلاقتها بعائد الاستثمار.

المبحث الاول :منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :

تعاني المصارف الخاصة في العراق من قلة تشغيل الموارد المالية المتاحة لديها من عمليات الاستثمار وقد تتباين من مصرف لآخر سياسة الاستثمار وذلك للأسباب التالية :

1. المخاطر في الاستثمار الناتج عن تقلبات اسعار الفائدة .
2. ضعف الاستقرار الاقتصادي .
3. قلت تنوع الادوات الاستثمار المتاحة للمصارف .

ثانيا : فرضية البحث :

(لا توجد علاقة ارتباط بين عائد الاستثمار ومؤشرات الربحية) والتي تنفرع الى فرضيات الفرعية الاتية :

- 1.(لا توجد علاقة ارتباط بين عائد الاستثمار ومؤشر العائد على الموجودات)
- 2.(لا توجد علاقة ارتباط بين عائد الاستثمار ومؤشر العائد على حق الملكية)
- 3.(لا توجد علاقة ارتباط بين عائد الاستثمار ومؤشر العائد على الودائع)

ثالثا : اهمية البحث

تلعب عمليات سياسة الاستثمار المصرفي دور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال توظيف المدخلات وتنشيط التنمية الاقتصادية من خلال اعادة توزيع الموارد المالية المتاحة وتفعيل هذا الدور من خلال المصارف من هنا تتجسد اهمية البحث وتفعيل دور المصرف في تنشيط الاستثمار من خلال تحليل معدل العائد على الاستثمار وعلاقته بمؤشرات الربحية وبيان استخدام الموارد المتاحة المتوفرة لدى المصارف واستخدامها في مجالات الاستثمار المتعددة لما فيه منفعة بالنسبة للأفراد والمجتمع والوحدات الاقتصادية .

رابعا : اهداف البحث

يهدف البحث الى قياس العلاقة ما بين الاستثمار (كمتغير مستقل) ومؤشرات الربحية (كمتغير معتمد) من خلال تحليل مؤشرات العائد على الاستثمار وبيان اثرها على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية المختارة كعينة للبحث وذلك لما للموارد المالية التي تحصل عليها المصارف التجارية وتقوم باستثمارها من دور حيوي ومهم في تنشيط التنمية الاقتصادية .

خامساً: حدود البحث :

1. الحدود المكانية : حيث تم اختيار مجموعه من المصارف العراقية التجارية الخاصة (مصرف بغداد_مصرف التجاري العراقي_مصرف الشرق الاوسط_مصرف الاستثمار العراقي_مصرف الاهلي_مصرف الائتمان العراقي_مصرف الخليج)
2. الحدود الزمانية : تم الاعتماد على البيانات التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للفترة (2009-2017).

سادسا : الادوات الاحصائية المعتمدة : تم اعتماد برنامج spss في استخراج النتائج

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً : مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار : بأنه توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية , بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد , ورفع القدرة الانتاجية اوتجديد وتعويض الراسمال القديم او هي التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد اكبر في المستقبل , ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته(عطا الله,2011: 12).

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه توظيف اموال في اصل معين او عدد من الاصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فرداً كان ام مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية يحقق له مردود معين , يتمثل بالعائد المطلوب من قبل ذلك المستثمر وذلك من اجل تعويضه عن :

أ . الوقت الذي تم فيه توظيف تلك الاموال

ب . معدل التضخم المتوقع

ج . عدم التأكد (المخاطرة) من عدم تحقق ذلك العائد (الدوري , 2010 , 22)

د . وان الاستثمار بشكل مبسط التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي , وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك مستقبلي . (مطر 2009 : 21) , كما عبر عنها (Charles) بكونها رؤوس اموال ترتبط باصل واحد اواكثر ويحتفظ بها لفترات مستقبلية . (Charles,2004:1)

ان الاستثمار في المصارف هو تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها في الاصول المالية لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال (الموسوي , 2016 : 58) .

ان الاستثمار هو شراء موجودات مالية وحقيقية منتجة للدخل من قبل افراد او مؤسسات مستثمرة مقابل مخاطر مدة الاستثمار المستقبلية (الربيعي, 2010 : 55) , ويرتبط مصطلح الاستثمار المصرفي بأنشطة مختلفة ولكن الهدف المشترك من هذه الانشطة هو كيفية توظيف الاموال بشكل يؤدي الى تعظيم ثروة المساهمين (عبد الله واخرون, 2020 : 104)

ومن التعريفات السابقة يتضح ان جميع الكتاب والباحثين مهما اختلف وجهات النظر لديهم الا انهم يسيرون ضمن المنهج من خلال عرضهم لمفهوم الاستثمار بانه يتمثل التخلي عن الاموال المتاحة لفترة زمنية حالية وتوظيفها بالشكل الصحيح بغية الحصول على عوائد مستقبلية وارباح رأسمالية تعويضاً عن التخلي عن الاموال وعن المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة .

ثانياً: اهداف الاستثمار

تختلف اهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار , فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة , وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة .

ويمكن القول ان اغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار ركزت على الاستثمار الذي يهدف الى تحقيق عائد مقبول يرافقه مستوى معين من المخاطر . (سعيد, عبود , 2013 : 22)

وان اهم اهداف الاستثمار الاتي : (علوان, 2009 : 35)

- 1 . يساعد الاستثمار على تحقيق عائد والاستمرار في المشروع الاستثماري .
- 2 . يحافظ على قيمة الاصول الحقيقية اي راس المال الاصلي المستثمر ومن خلال (تكوين محفظة استثمارية) .
- 3 . العمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار وتنميته .
- 4 . توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الانتاجية للمشروع الاستثماري.

حيث تتمثل هذه الاهداف من اجل الصالح العام (كالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة) او من تحقيق العائد او الربح كالمشاريع الخاصة .

يعتبر الاستثمار المالي من أكفأ أنواع تشغيل الاموال , ذلك أنه يستطيع تحقيق الاهداف التي يسعى اليها المستثمر , وهذه الاخيرة تتمثل في مايلي : (الدوري , 2010: 29)

1 . تأمين المستقبل : عادة مايقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الاشخاص الذي بلغوا سنا معينة , وهم على ابواب التقاعد حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار مالديهم من اموال في الاوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دوريا مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

2 . تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول : يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة راس مال المستثمر على الدوام , حيث ان المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر , ومضافا اليها العائد المحصل .

3 . تحقيق أكبر دخل جاري : يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد جاري ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى .

4 . حماية الاموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم : ان هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية , وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة .

5 . تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة : يميل الى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون , حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها مايرتب عن اختيارهم , اما بتحقيق توقعاتهم او تخطئتها .

6 . حماية الدخول من الضرائب : يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاسنفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها , حيث انه اذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم اخضاعه الى شرائح ضريبية عالية .

7 . يجب على المستثمر وضع وتطوير خطة مالية شاملة لان عملية استثمار الاموال في اصول مختلفة تعتبر جزءاً من قرار مالي شامل وخطة يكون على المستثمر عملها , لان مثل هذه الخطة ستكون هي الاساس التي تترجم من خلالها سلامة راس المال , ان اول عنصر يجب ان ياخذه المستثمر بعين الاعتبار هو حجم المخاطرة التي يمكن ان يكون مستعداً لقبولها (الدوري , 2010: 29) .

8 . المحافظة على راس المال الاصلي المستثمر وتجنب الخسارة عبر اختيار البديل الامثل , وضمان توفر السيولة اللازمة لمواكبة متطلبات العمل وحالات الطوارئ وتجنب العجز المالي . (صيام , 2000, 21)

حيث تسعى المصارف الى تحقيق هذا الاهداف من حيث الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لديها يتمثل في عائد مقبول مع تجنب الخسارة من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها.

ثالثا : اهمية الاستثمار

ان للاستثمار اهمية كبيرة للفرد او المجتمع وللوحدات الاقتصادية بشكل عام وهذه الاهمية تنعكس ايجاباً على الاقتصاد كله لذلك فإن اهمية الاستثمار تتلخص في مستويين وكما يلي :

أ . أهمية الاستثمار للفرد أو المجتمع

هناك تساؤل يثار دائما هو , لماذا يستثمر الناس ؟ وللأجابة على هذا التساؤل نبين أنهم يرغبون بزيادة ثرواتهم , من خلال استثمار الاموال التي يمتلكونها للحصول على عوائد مالية . وبشكل اكثر تحديداً فان اي فرد يقوم بالاستثمار لغرض تجميع اموال كافية تمكنه من شراء منزل , او ارسال أولاده للكلية , أو ليتقاعد بارتياح , أو ليجتاز أزمة غير متوقعة قد تلحق به (مثلا البطالة المؤقتة) . (Pettinger ,2000:5_7) .

اما اهمية الاستثمار بالنسبة للوحدات الاقتصادية (شموط , كنجو , 2010 : 11) :

- 1 . يساعد على خلق اسواق مالية والتي تمكن الشركات من زيادة وضعها الراسمالي , وهذا يساهم في النمو والرخاء الاقتصادي بشكل كبير .
 - 2 . يساهم الاستثمار في الاموال على الحصول على عوائد مالية مالية .
 - 3 . يساهم في تحقيق الامن الاقتصادي للمجتمع .
 - 4 . يساهم الاستثمار في دعم البيئة التحتية .
 - 5 . يساهم في توظيف اموال المدخرين وتقديم العوائد لهم.
- ولهذا فان الاستثمار يشكل عامل النمو الاساسي للاقتصاد كما انه يعتبر عنصراً فعالاً في الدخل , حيث يعود بالفائدة للمجتمع ولذلك للوحدات الاقتصادية ككل من خلال زيادة الثروة الشخصية وتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي في عموم البلد .

رابعاً : محددات الاستثمار : (عطا الله , 2011 : 14)

- 1 . سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار)
- 2 . الكفاية الحدية لرأس المال (الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر او العائد على رأس المال المستثمر)
- 3 . التقدم العلمي والتكنولوجي .
- 4 . درجة المخاطرة .
- 5 . مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري .
- 6 . عوامل اخرى : مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

خامساً : مؤشرات الربحية

تعد هذه المؤشرات من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المصرفي وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد على الاموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية :

- 1 . العائد على حق الملكية (ROE) هو مقياس الذي يقيس العائد المتوقع على استثمارات المساهمين في حق الملكية (JEITMAN , 2006:69) , وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الاخرى (تيم , 2009 : 52) وتشير هذه النسبة الى العائد المتوقع جراء استثمار المالكين (الصبيحي , عبد الكاظم , 2019 : 7) ويمكن حساب هذا المؤشر من قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية وكالاتي :-

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية

- وكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير الى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي ارباح أو عوائد مالية للمستفيدين .
- 2 . العائد على الموجودات (ROA) : هو مقياس يقيس الفاعلية الكلية للادارة في توليد الارباح من الموجودات المتوفرة لديها وهذا العائد يدعى ايضا العائد على الاستثمار (ROI)

(JEITM JEITMAN , 2006:68) , وان المصارف تبحث دائماً عن الزيادة في هذا العائد لانه مقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الاجل كافة وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية وتحسب هذه النسبة من تقسيم صافي الدخل بعد الضرائب على الموجودات الكلية (العامري , 2007 : 117) وكالاتي :

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / مج الموجودات

- وكلما ارتفعت هذه النسبة فانها تشير الى كفاءة المصرف في تحقيق صافي ارباح في استثمار موجودات .
- 3 . مضاعف الملكية (EM) : تبين قدرة القرارات المالية التي تتخذها ادارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي, اي تمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية , وبما يؤدي الى تعظيم معدل العائد على حق الملكية ومن ثم فان ادارات

المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة الية الرفع المالي - وهي الاموال ذات الكلفة الثابتة او المنخفضة _ لزيادة العائد على حقوق الملكية الى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب راس المال في الشركات غير المالية (الخالدي, 2008: 152).

تظهر هذه النسبة عدد المرات التي يضاعف فيها العائد على الاصول بسبب الرفع المالي , وهي تشير الى المعدل الذي يمكن ان تنخفض فيه الموجودات البنك الكلية قبل ان يتاثر وضع دائني المصرف (المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه) (العجلواني, 2010 : 410) ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية وفق الصيغة الاتية :

مضاعف الملكية = الموجودات الكلية / مجموع حق الملكية ((ROSE ,2002:157) .

4 . العائد على الودائع (ROD) :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي ينجح في الحصول عليها (ال علي, 2002:300) ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المستحق للمصرف بعد دفع الضرائب (فهد, 2009: 60) يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموعة الودائع وكما في المعادلة الاتية :

معدل العائد على الودائع = الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع (الصائغ وابو احمد, 2006: 112)

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الامثل للودائع في تحقيق الارباح .

5 . العائد على الاموال المتاحة (ROR) :

يصور هذا المعدل ربحية الاموال المتاحة للتوظيف في المصرف وهي تشمل الودائع وحقوق الملكية وان الخصوم (المطلوبات) الاخرى لاتعد اموالا متاحة للتوظيف وانما تنشأ نتيجة تصرفات ادارية معينة (اللوزي وزويله والطروانة , 1997 : 122) وان هذا المؤشر يقيس صافي الارباح المتولدة الى جملة الموارد المتاحة , يقاس بقسمة صافي الربح على الودائع وحق الملكية وكالاتي :

العائد على الاموال المتاحة = صافي الربح / الودائع + حق الملكية (ال علي, 2002 : 300).

المبحث الثالث: الجانب العملي

اولا : عائد الاستثمار ROI

حيث يقيس هذا المعدل كفاءة الادارة في تشغيل موجوداتها من أجل توظيف الارباح:

الجدول (1) احتساب معدل عائد الاستثمار ROI للمصارف عينة البحث 2009 2017

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	12.91	15.63	2.39	1.93	13.6	11.8	12.6	16.1	7.94	10.57
مصرف التجاري العراقي	3.26	2.14	2.90	4.50	4.55	3.26	2.65	10.5	4.99	4.32
مصرف الشرق الاوسط	4.99	3.28	2.76	2.96	2.10	1.69	3.00	7.84	4.76	3.71
مصرف الاستثمار العراقي	8.43	11.09	3.03	0.37	15.6	10.8	6.61	3.66	1.52	6.80
مصرف الاهلي العراقي	1.20	2.33	1.35	4.57	8.68	7.96	9.64	10.8	1.27	5.32
مصرف الائتمان العراقي	6.89	6.12	3.54	4.09	5.94	4.68	3.89	2.11	2.75	4.44
مصرف الخليج التجاري	15.14	13.66	3.29	7.26	14.1	12.2	3.61	2.22	2.41	8.21

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي 2009_2017

تبين من الجدول (1) ان متوسط معدل العائد على الاستثمار لعينة البحث حيث كانت النسبة الاكبر لمصرف بغداد ومصرف الخليج على 10.57 و 8.21 على التوالي ،بينما جاء مصرف الاستثمار العراقي بمعدل متوسط اقل حيث حقق 6.80 وحصل مصرف الاهلي العراقي على متوسط 5.32 وحصل كل من مصرف الائتمان العراقي ومصرف التجاري العراقي على 4.44 و 4.32 على التوالي بينما جاء مصرف الشرق الاوسط بمعدل متوسط اقل حيث حقق 3.71.

ثانياً: تحليل مؤشرات الربحية :

ان تحليل مؤشرات الربحية للمصارف تعكس قدرة المصارف على دعم في عملياتها التشغيلية الحالية والمستقبلية واستيعاب الخسائر المستقبلية مما يعطي مرونة كبيرة للمصارف ، حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للربحية في عينة البحث وكالاتي .:

1. مؤشر العائد على الموجودات : يقيس معدل العائد على الموجودات مدى كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها لتوليد

الارباح كالاتي :

جدول (2) مؤشر العائد على الموجودات

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	0.023	0.017	0.029	0.023	0.022	0.018	0.009	0.011	0.0056	0.017
مصرف التجاري العراقي	0.021	0.068	0.023	0.036	0.024	0.018	0.016	0.008	0.021	0.026
مصرف الشرق الاوسط	0.020	0.014	0.032	0.035	0.032	0.006	0.010	0.011	0.019	0.019
مصرف الاستثمار العراقي	0.028	0.043	0.036	0.009	0.061	0.062	0.038	0.012	0.083	0.041
مصرف الاهلي العراقي	0.007	0.013	0.016	0.054	0.031	0.015	0.008	0.014	0.004	0.018
مصرف الائتمان العراقي	0.025	0.016	0.042	0.045	0.023	0.022	0.019	0.007	0.014	0.024
مصرف الخليج التجاري	0.031	0.023	0.035	0.086	0.072	0.052	0.017	0.012	0.007	0.037

المصدر: بأعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (2009_2017).

من خلال الجدول (2) يظهر ان اعلى متوسط عائد على الموجودات في مصرف بغداد كان عام 2011 حيث حقق نسبة 0.029 ، اما اقل معدل كان في عام 2017 حيث حقق 0.0056، وهذا يشير الى انخفاض المؤشر تدريجيا نتيجة انخفاض ربحية المصرف خلال مدة الدراسة البحث متأثر بالازمة المالية، فيما حقق مصرف التجاري العراقي اعلى معدل في عام 2010 حيث كانت 0.068 وذلك بسبب الاستقرار الاقتصادي النسبي فيما وانخفضت النسبة في عام 2016 الى 0.008، بسبب تأثره بالازمة المالية ،وبين الجدول ايضا ان مصرف الشرق الاوسط كان معدل العائد على الموجودات منخفضا مما يدل على انخفاض ربحية هذا المصرف ، اما معدل العائد على الموجودات لمصرف الاستثمار العراقي يظهر تفاوت في المعدل حيث حقق اعلى معدل في عام 2017 كان 0.083 واقل معدل له كان في عام 2012 حيث كان 0.009 ، فيما بين الجدول انخفاض وتذبذب المعدل في مصرف الاهلي العراقي متأثرا بالظروف الاقتصادية والسياسية، وتظهر البيانات ان اعلى معدل عائد على الموجودات حققه مصرف الائتمان العراقي في عام 2012 حيث حقق 0.045 ، فيما حقق مصرف الخليج اعلى عائد على الموجودات في عام 2012 ايضا وكانت النسبة 0.086، ويظهر الجدول ان اعلى متوسط عائد على الموجودات حصل عليه مصرف الاستثمار العراقي 0.041 يليه مصرف الخليج التجاري في المرتبة الثانية 0.037 فيما حقق المرتبة الاخير مصرف بغداد ومصرف الاهلي العراقي 0.0106، 0.011 على التوالي .

2. مؤشر العائد على حق الملكية : يقيس هذا المؤشر نسبة الارباح المتحقق عن استثمار اموال المالكين وان ارتفاع هذه

النسبة تدل على الاداء الادارة الكفوء وكما يلي .:

الجدول (3) احتساب مؤشر العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث 2009_2017

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	0.171	0.136	0.179	0.143	0.133	0.122	0.049	0.058	0.015	0.096
مصرف التجاري العراقي	0.051	0.147	0.042	0.074	0.041	0.029	0.024	0.012	0.034	0.050
مصرف الشرق الاوسط	0.0146	0.097	0.157	0.152	0.121	0.014	0.024	0.023	0.056	0.073
مصرف الاستثمار العراقي	0.087	0.118	0.100	0.009	0.061	0.062	0.038	0.032	0.016	0.58
مصرف الاهلي العراقي	0.013	0.026	0.028	0.118	0.099	0.034	0.016	0.031	0.01	0.042
مصرف الائتمان العراقي	0.080	0.072	0.122	0.144	0.070	0.046	0.039	0.014	0.021	0.068
مصرف الخليج التجاري	0.135	0.097	0.0106	0.244	0.184	0.142	0.043	0.029	0.013	0.099

المصدر: بأعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (2009_2017).

يظهر الجدول (3) ان مصرف بغداد حقق اعلى معدل العائد على حق الملكية في عام 2011 اذ بلغت 0.179، اما اقل معدل كان في عام 2017 اذ بلغت 0.015، فيما يبين الجدول ان مصرف التجاري العراقي حقق اعلى معدل في عام 2010 حيث بلغت 0.147 واقل نسبة له كانت في عام 2016 حيث كانت 0.012، وكانت معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الاوسط تتباين انخفاضاً وارتفاعاً بين سنة واخرى حيث حقق اعلى نسبة له في عام 2011 اذ بلغت 0.157 فيما انخفضت الى ادنى معدل له في عام 2014 اذ بلغت 0.014، وحقق مصرف الاستثمار العراقي اعلى معدل له في عام 2010 اذ بلغت 0.118 وانخفضت الى 0.009 في عام 2012، ويظهر الجدول ان مصرف الاهلي العراقي حقق اعلى معدل في عام 2012 اذ بلغت 0.118 فيما كانت اقل نسبة 0.01 في عام 2017، وتظهر الجدول بيانات مصرف الائتمان العراقي الذي حقق اعلى نسبة له في عام 2012 ايضا اذ بلغت 0.144 وادنى نسبة له كانت في عام 2016 اذ بلغت 0.014، بينما مصرف الخليج التجاري كانت اعلى نسبة له في عام 2012 كذلك بمعدل 0.244 واقل نسبة له في عام 2011، ويظهر الجدول ان اعلى متوسط لمؤشر العائد على حق الملكية كان بالمرتبة الاولى والثانية مصرف الخليج ومصرف بغداد 0.099، 0.96، فيما كان مصرف الشرق الاوسط 0.073 في المرتبة الاخيرة .

3. مؤشر العائد على الودائع : يقيس هذا المؤشر مدى استثمار الاموال المودعة لدى المصرف التي يحصل عليها من زبائنه وكما يلي:

الجدول (4) احتساب مؤشر العائد على الودائع لعينة من المصارف 2009_2017

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	0.028	0.020	0.036	0.028	0.028	0.022	0.015	0.022	0.008	0.023
مصرف التجاري العراقي	0.049	0.174	0.069	0.094	0.083	0.069	0.072	0.032	0.074	0.079
مصرف الشرق الاوسط	0.024	0.018	0.043	0.046	0.044	0.012	0.020	0.022	0.051	0.031
مصرف الاستثمار العراقي	0.046	0.075	0.062	0.018	0.111	0.136	0.080	0.022	0.019	0.063
مصرف الاهلي العراقي	0.017	0.026	0.038	0.118	0.046	0.026	0.016	0.027	0.031	0.038
مصرف الائتمان العراقي	0.040	0.023	0.071	0.070	0.036	0.043	0.072	0.025	0.046	0.047
مصرف الخليج التجاري	0.043	0.032	0.0139	0.134	0.133	0.094	0.034	0.026	0.020	0.059

المصدر: بأعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (2009_2017).

يظهر الجدول (4) ان مصرف بغداد حقق اعلى معدل عائد على الودائع في عام 2011 فيما كان اقل عائد للمصرف في عام 2017 حيث كان العائد متذبذباً للانخفاض، فيما حقق مصرف التجاري العراقي معدل عائد على الودائع 2010 اذ بلغ 0.174 واقل معدل بلغ 0.032 في عام 2016، كما يظهر الجدول بيانات مصرف الشرق الاوسط حيث حقق اعلى معدل 0.051 في عام 2017 واقل عائد كان في عام 2010 اذ بلغ 0.018، فيما اظهر الجدول ان مصرف الاستثمار العراقي كانت اعلى معدل في عام 2014 و2013 على التوالي اذ بلغت 0.111 و0.136 فيما كانت منخفضه في عام 2012 اذ بلغت 0.018، بينما مصرف الاهلي العراقي حقق اعلى معدل في عام 2012 كانت النسبة 0.118 وانخفضت الى 0.016 في عام 2015، كما يظهر الجدول بيانات مصرف الائتمان العراقي الذي حقق اعلى نسبة في عام 2015 حيث بلغت 0.072 واقل نسبة في عام 2010 بلغت 0.023، ويلاحظ من الجدول بيانات مصرف الخليج التجاري اذ حقق نسب مرتفعه لسنتين على التوالي 2012 و2013 اذ بلغت 0.133، 0.0134، على التوالي واقل نسبة في عام 2011، ويظهر الجدول ايضا ان متوسط معدل العائد على الودائع ان مصرف التجاري العراقي 0.079 كان بالمرتبة الاولى ويلييه مصرف الاستثمار العراقي 0.063 بينما يلاحظ ان متوسط اقل مصرف كان مصرف بغداد 0.023.

ثالثا: تحليل علاقات الارتباط:

تم استخدام طرق احصائية لمعرفة العلاقة بين المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية ، العائد على الودائع) والمتغير المستقل المتمثل بعائد الاستثمار) تم التوصل من خلال التحليل الاحصائي الى الارتباط وفقا للجدول الاتي:

جدول (5) يبين علاقة الارتباط بين المتغيرات

		مؤشر العائد على الودائع	معدل العائد على الاستثمار	مؤشر العائد على الموجودات	مؤشر العائد على حق الملكية
معدل العائد على الاستثمار	Pearson Correlation	1	-.285-	.139	.187
	Sig. (2-tailed)		.536	.766	.689
	N	7	7	7	7
مؤشر العائد على الودائع	Pearson Correlation	-.285-	1	.687	.291
	Sig. (2-tailed)	.536		.088	.527
	N	7	7	7	7
مؤشر العائد على الموجودات	Pearson Correlation	.139	.687	1	.719
	Sig. (2-tailed)	.766	.088		.069
	N	7	7	7	7
مؤشر العائد على حق الملكية	Pearson Correlation	.187	.291	.719	1
	Sig. (2-tailed)	.689	.527	.069	
	N	7	7	7	7

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج spss

من خلال الجدول (5) يبين علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (معدل العائد على الاستثمار) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الودائع) للمصارف عينة البحث يتضح ما يلي:

1. كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من معدل العائد على الاستثمار كمتغير مستقل ومؤشر الربحية (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حق الملكية) كمتغير تابع هي موجبة وهذا يدل على علاقة طردية بينها ، حيث بلغت 0.766 ، 0.689، على التوالي .وعليه فان ارتفاع عائد الاستثمار يؤدي الى ارتفاع مؤشر الربحية المتمثل بعائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية .

2. بينما كانت قيم معامل الارتباط بين كل من معدل العائد على الاستثمار ومؤشر الربحية. (معدل العائد على الودائع) علاقة سالبة حيث بلغت قوة العلاقة (0.285) حيث كلما يزداد عائد الاستثمار يؤثر سلبا على العوائد الارباح من الودائع حيث تكون سياسة المصرف متوجها نحو الاستثمار.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. تعاني معظم المصارف من حالات ضعف وعدم القدرة على توظيف مواردها المالية في مجالات الاستثمار المتاحة.
2. قلة تنوع الادوات الاستثمارية المتاحة لديها .
3. عدم وجود بيئة استثمارية مستقرة في الجانب السياسي والاقتصادي ادى الى تحديد قدرة المصارف في تنويع استثماراتها .
4. هنالك علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الاستثمار ومؤشرات الربحية (العائد على حق الملكية _ العائد على الموجودات)
5. هنالك علاقة سالبة بين معدل العائد على الاستثمار بمؤشرات الربحية مؤشر العائد على الودائع.

ثانيا : التوصيات

1. تفعيل قوانين الاستثمار وإعادة تأهيل البنى التحتية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية
2. ضرورة العمل من قبل المصارف على مؤشر معدل العائد على الاستثمار وجعله من مؤشرات تقييم الأداء لانشطه المصرف.

٣. ضرورة قيام المصرف بتحليل هيكل الاستثمار وبيان السياسة الاستثمارية للمصرف بشكل واضح من خلال قيامها بدراسات تتعلق بالاستثمار
٤. الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية لدى المصارف بشكل جانب سلبي على عائدات المصرف والقيام باستثمار تلك الأموال ضمن الأنشطة الاستثمارية مع مراعاة اعتماد نسبة السيولة على ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .
٥. ضرورة قيام بالمصرف في بناء أنظمة معلومات حديثة ومتطور لدعم القرارات الاستثمارية

المصادر

1. الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي، ٢٠٠٨، تأثير الآليات الداخلية الحاكمة على الأداء والمخاطرة المصرفية ، اطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ٢٠١٠، ادارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية ، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. الصائغ ، محمد جبار ، 2006، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية) المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء .
4. الصبيحي ، عبد الكاظم ،نوري محمود احمد ، محمد راضي ، 2019، تقويم اداء المصارف بأستخدام مؤشر العائد على الاستثمار دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية المامون ، العدد 34
5. العامري ، محمد علي ، 2007، الادارة المالية ، دار المناهج ، عمان ، الاردن.
6. العجلوني ، محمد محمود ٢٠١٠، البنوك الإسلامية ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن .
7. ال علي ، رضا صاحب ابو محمد ، ٢٠٠٢، ادارة المصارف مدخل كمي معاصر ، دار الفكر ، عمان ، الاردن.
8. الربيعي ، حاكم محسن محمد ، 2010 ، اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،
9. الموسوي، سعدي احمد حميد ، ٢٠١٦، البعد الفلسفي بالانتماء وانعكاسه في الاستثمار المصرفي ، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، المجلد ٢١٢، الاصدار ١٨.
10. اللوزي & زويله & الطروانه، سليمان احمد & مهدي محمد & مدحت ابراهيم، ١٩٩٧، ادارة البنوك ، دار الفكر، عمان، الاردن.
11. تيم ، فايز احمد، ٢٠٠٩ ، الادارة المالية ، اثناء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
12. صيام، احمد زكريا ٢٠٠٠، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج ، عمان ، الاردن.
13. سعيد & عبود، احمد محمد فهمي & محمد عبود ، ٢٠١٣، مدخل في الاستثمار وأدواته في سوق المال مع إشارة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والامريكي، مركز دار الدكتور للعلوم ، بغداد.
14. شموط & كنجو، مروان & عبود، ٢٠١٠، أسس الاستثمار، ط٢، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، نصر.
15. عبد الله ، محمد ، فارس ، حيدر ، عبد الحسين جاسم ، علي احمد ، 2020، الاستثمار المصرفي واثره في القيمة السوقية للمصرف ، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية ، مجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 16 ، العدد 64.
16. علوان ، قاسم نايف، ٢٠٠٩. ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الاردن،
17. عطا الله، ماجد احمد، ٢٠١١، ادارة الاستثمار، دار اسامة، عمان ، الاردن.
18. فهد، نصر حمود مزنان ، ٢٠٠٩، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، دار صفاء ، عمان ، الاردن.
19. مطر ، محمد ، ٢٠٠٩، ادارة الاستثمارات، دار وائل، عمان ، الاردن.
20. Rose, s peter, 2002 commercial bank management, international ed mcgraw-hill .
21. Jeitman, Lawrence J ,principles ,2006, managerial finance, 12th ed ,person.
- 22 . Charles, P, Jones, 2004, investment analysis and management ,ch1, ninth edition, copyright john wiley and sons ,inc ,all right reserved
- 23_Pettinger , Richard, 2000. investment appraisal managerial approach, macmillan perry,